**المحور الثالث: نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال 1962-1990..**

**أولا: بناء الجهاز البنكي بعد الاستقلال من 1962-1968**

**تمهيد:** عشية الاستقلال ورثت الجزائر نظاما بنكيا تحكمه قواعد السوق البنكية الفرنسية ذات توجه ليبرالي؛ لا يخدم التطلعات الجديدة للدولة الجزائرية؛ حيث اتجهت كل الأفكار إلى تبني النظام الاشتراكي ونهج التخطيط الاقتصادي. إضافة إلى ذلك فقد اتسم الوضع الاقتصادي والسياسي الموروث في الجزائر بعد الاستقلال بما يلي:

**على الصعيد السياسي:** استرجاع الجزائر لسيادتها الكاملة على التراب الوطني، واعتماد الاشتراكية كمنهج نظام اقتصادي للدولة الجزائرية.

**على الصعيد الاجتماعي:** كان الوضع يسوده البؤس، وتدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين، بطالة مرتفعة، فقر، أمية.

**على الصعيد الاقتصادي:** توقف العملية الإنتاجية، هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير، هجرة رؤوس الأموال، تقليص شبكة الفروع المصرفية، وزوال مصارف أخرى.

كل هذه العوامل ساهمت في تأخر انطلاق الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن نظام مالي ونقدي يتوافق مع الأهداف المسطرة.

**1: مرحلة بناء النظام البنكي الجزائري:**

**\* فصل الخزينة العمومية عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962:** تقرر فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية كخطوة أولى في طريق بسط السيادة الوطنية وبناء نظام مالي ومصرفي جزائري، باعتبار الخزينة العمومية هي القابض للإيرادات العمومية والصراف للنفقات العمومية باسم الدولة. تجدر الإشارة هنا أن الخزينة العمومية تعتبر مؤسسة النظام المالي وليست مؤسسة النظام المصرفي، لكن التوجهات الاقتصادية وطبيعة المنظومة المصرفية التي سيتم إنشاؤها خلال الفترات القادمة أعطت للخزينة دورا متعاظما جعلها مرتبطة بالنظام المصرفي الجزائري ما جعله يتصف بالسلبية على مستوى الادخار وعلى مستوى توزيع القروض، وهذا نتيجة لسياسات الكبح المالي التي فرضتها السلطة آنذاك على البنوك المحلية[[1]](#footnote-2).

وأوكل للخزينة العمومية المهام التالية:

\* حركة أموال الدولة من نفقات وإيرادات.

\* التنسيق مع الدولة لقبول منح القروض وضمانها الخاصة بالتجهيز على المدى الطويل للمؤسسات العمومية في ظل إطار الاستثمارات المخططة.

\* جباية مداخيلها من الضرائب ومن البنك المركزي.

\* التعامل مع الخارج في بعض العمليات المرخصة.

وعليه الخزينة كانت أداة بيد الحكومة تنفذ بها سياساتها الأمر الذي نتج عنه إفراطا في التوسع النقدي.

**\* البنك المركزي الجزائري "BCA":** تأسس في 13 ديسمبر 1962 بحكم القانون رقم 62/144، كمؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من01 جانفي 1963 محل معهد الإصدار أو بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا خلال الفترة الاستعمارية وقد كلف بمهام البنك المركزي بصفته بنك للإصدار النقدي والممول والمسير للشؤون النقدية للدولة والمشرف على البنوك التجارية، لكنه لم يكن في الواقع من الممارسة الفعلية لهذه الوظائف لأن البنوك التجارية كلها كانت أجنبية مرتبطة بالمنظومة المصرفية الفرنسية مما صعب عليه بسط إشرافه عليها ومراقبة عملياتها. إضافة إلى أنه وفق قانون المالية لسنة 1965 فإن البنك المركزي وضع في خدمة الخزينة العمومية للدولة وذلك بمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية وبدون قيود أو شروط وهو ما يعني أن البنك المركزي الذي يمثل رأس النظام النقدي (الدائرة النقدية) قد وضع تحت تصرف الخزينة العمومية التي تمثل (الدائرة المالية) وهو ما يفسر ظهور بعض الاختلالات النقدية لاحقا. (يتعلق الأمر بالإصدار النقدي والكتلة النقدية المتداولة). ولان وظيفة الإصدار النقدي من أهم وظائف البنك المركزي فقد تعزز دور البنك المركزي بقرار إنشاء العملة الوطنية الدينار الجزائري، كبديل عن الفرنك الجزائري بتاريخ 10 أفريل 1964؛ حيث 1 دينار جزائري يساوي0.18 غرام من الذهب.

**• مهام البنك المركزي الجزائري:** وأوكلت مهام كلاسيكية للبنك والتي يقوم بها أي بنك مركزي في العالم، تمثلت في:

**» بنك البنوك:** وعلى أساسها يصبح البنك المركزي يعتلي قمة هرم النظام المصرفي كونه بنك احتياط ومدير للسياسة النقدية، ومراقب على القروض.

**» بنك الدولة:** يعتبر البنك المركزي أمين صندوق الدولة، يحرص على امتيازات الخزينة والمساعد في العلاقات المالية الخارجية.

**» بنك الصرف:** وفي هذا الإطار يقوم يما يلي:تسيير احتياطات الصرف، الرقابة على التجارة الخارجية والصرف،

تسيير سعر الصرف.

**\* الصندوق الجزائري للتنمية "CAD" عام 1963:** تأسس بموجب القانون رقم 63/165 الصادر في 07/05/1963 باسم الصندوق الجزائري للتنمية، إذ حل محل البنوك الفرنسية التي كانت تتعامل بالائتمان المتوسط والطويل الأجل وهي: القرض العقاري لفرنسا، القرض الوطني، صندوق الودائع والأمانات، صندوق صفقات الدولة، صندوق التجهيز والتنمية للجزائر.

وقد وضع تحت وصاية وزارة المالية، على عكس بنوك الودائع فإن الصندوق لم يرخص له جمع الودائع من الجمهور ورأسماله مكتتب من طرف الدولة يتبع وظيفيا للخزينة العمومية ويمكن أن يحصل على موارده من:- إصدار سندات طويلة ومتوسطة وأذونات الصندوق مضمونة من طرف الدولة.

- توظيفات البنوك بالاكتتاب في أوراق مضمونة من الدولة.

- الاقتراض

- ودائع الهيئات الوطنية والأجنبية.

**\* إصدار العملة الوطنية في أفريل 1964:** تمكنت الجزائر من إصدار عملتها الوطنية في 10 أفريل 1964، والتي تعد رمزا من رموز السيادة الوطنية، حيث استهدفت وضع حوالي 2 مليار دينار للتداول في السوق، غير أن قدرات مطبعة النقود الوطنية لم تكن تتجاوز 60 ألف ورقة نقدية في اليوم؛ لهذا تم في بادئ الأمر الاستعانة ببعض الدول لتكملة عملية الإصدار، وقد تم إصدار الدينار بقيمة 0.18 غرام من الذهب وبنفس التكافؤ مع الفرك الفرنسي. وقد قرر البنك المركزي آنذاك اختيار أربع فئات من الأوراق النقدية لاستبدال عملة المستعمر وهي: من فئة: 5 و10 و 50 و100 دينار.

**\* إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشأت هذه الهيئة في 10 أوت 1964 بموجب المرسوم التنفيذي 64/277، وهي تتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد في مقابل تمويل مشاريع السكن، إلى أن أصبح الصندوق متخصصا في هذا النوع من القطاعات في الجزائر، وهو يستهدف بالأساس المدخرات الصغيرة للأفراد، ويدير ثلاث أنواع من الموارد: أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات.

وفي سبيل ذلك فقد اتبع الصندوق سبلا مختلفة لتشجيع الادخار الشعبي: إنشاء فروع عدة، قبول حد أدنى للإيداع (10 دينار)، تشجيع الادخار المصرفي، تكريس يوم وطني للادخار...إلخ، ويبقى الحافز الحقيقي للادخار هو إعطاء فرصة للمدخر للحصول على مسكن بالتقسيط طويل الأجل، وتحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن.

**2- مرحلة تأميم البنوك الأجنبية وإنشاء البنوك الوطنية 66/68:**

رغم إنشاء البنك المركزي وبعض المؤسسات المالية والمصرفية، إلا أن هيمنة البنوك الأجنبية على النشاط المصرفي، ومع صعوبة فرض الرقابة عليها فيما يتعلق بتهريب الأموال نحو الخارج، والامتناع عن تمويل الاستثمارات بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي( الربحية، الأمان، القدرة على الوفاء) أصبحت الهوة واسعة بين البنوك الأجنبية اللبرالية وقوانين المعتمدة في الجزائر بعد تبني النظام الاشتراكي.

الأمر الذي تطلب قرار عاجل بتأميم أصول البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر، وتعويضها بثلاث بنوك وطنية تعود ملكيتها بالكامل للدولة الجزائرية؛ حيث يحتكر كل بنك قطاع محدد( الفلاحة، النشاط الحرفي، التجارة الخارجية). وذلك في إطار التخصص البنكي المعمول به إلى غاية 1968.

**1- إنشاء البنك الوطني الجزائري:** تأسس بالامر رقم 66/178 المؤرخ في 13/06/1966 ليحل محل البنوك الاجنبية المؤممة كما يلي:

\* القرض العقاري الجزائري التونسي في جويلة 1966

\* القرض الصناعي والتجاري في جويلية 1967

\* البنك الوطني للصناعة والتجارة لإفريقيا في جانفي 1968.

\*بنك باريس وهولندا في ماي 1968

\* بنك الخصم لمعسكر جوان 1968

تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الزراعي الاشتراكي عن طريق احتكار منح الائتمان الزراعي لقطاع التسيير الذاتي في إطار عمليات التحول الاشتراكي للقطاع من خلال الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاضدي والصندوق الجهوي للمؤسسات الزراعية للاحتياط والكونفدرالية الجزائرية للقرض الزراعي التعاوني إلى غاية سنة 1982، ومع إنطلاق مخططات التنموية ( الثلاثي والرباعي الاول) أسندت للبنك ميادين صناعية وتجارية.

**2- القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بتاريخ 1966 بموجب الأمر رقم 66/366 المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري برأس مال مملوك. وقد عوض البنوك الأجنبية المؤممة التالية:

\* القرض الشعبي الصناعي والتجاري للجزائر.

\* القرض الشعبي الصناعي والتجاري وهران.

\* القرض الشعبي الصناعي والتجاري قسنطينة.

\*البنك الإقليمي الصناعي والتجاري لعنابة.

\* البنك الإقليمي للقرض الشعبي للجزائر.

\*البنك الجزائري والمصري.

\* المؤسسة المارسيلية للقرض.

\* الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

إن القرض الجزائري مصرف تجاري يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية، إضافة إلى توليه المهام التالية:

- إقراض الحرفيين والفنادق، قطاع الصيد والسياحة والتعاونيات غير الفلاحية، والعمل على تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يلعب دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة).

- عمليات البناء والتشييد بقروض متوسطة وطويلة الاجل كما يقوم بالعمليات المصرفية مع الأشخاص المعنيون والطبيعيين (تلقي الودائع).

**3- البنك الخارجي:** تأسس بموجب المرسوم 67/204 المؤرخ في 01/10/1967 برأسمال مملوك بالكامل للدولة بعد تأميم خمس بنوك وهي:

- القرض الليوني 12/10/1967.

- قرض الشمال.

- الشركة العامة 1968

- بنك باركليز

- البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط.

وقد أوكلت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك عام 1970؛ بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض. وقد ساهم في تمويل تطويل الحقول النفطية ومد أنابيب الغاز وفي إطار عمليات التجارة الخارجية فتح فروع في الخارج وشارك في رأس مال بنوك أجنبية.

بإنشاء الجزائر لبنوكها التجارية والانتهاء من تأميم البنوك الاجنبية سنة 1968 يكون قد استكملت بناء نظام مصرفي وطني وبسطت سيادتها على أحد أهم القطاعات الاقتصادية والانطلاق في تنفيذ المخططات التنموية بداية من 1967 وإنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية، لكن بحكم إخضاع مختلف مكونات المنظومة المالية والمصرفية ( الدائرة المالية والدائرة النقدية والدائرة المصرفية ودائرة النشاط الاقتصادي) للمخططات التنموية بدأت تظهر اختلالات وتداخل في العلاقة بين هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالوظيفة الائتمانية، ولعل أهمها هيمنة وزارة المالية عن طريق الخزينة العمومية على باقي المكونات. لذلك توجب الأمر إقرار مجموعة من الإصلاحات نتناولها في المحاضرة الموالية.

1. - غالم عبد الله، **"العولمة الاقتصادية والانظمة المصرفية العربية"،** دار أسامة للنشر، عمان الاردن،2014، ص: 146. [↑](#footnote-ref-2)